جامعة آل البيت
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية
قسم اقتصاديات المال والاعمال

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of investment in telecommunication Sector on Economic Growth in Jordan

إعداد الطالبة
فداء مجدي عبدالحميد الشوره

إشراف
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اقتصاديات المال والأعمال

عمادة الدراسات العليا
جامعة آل البيت
الفصل الثاني

٢٠١٧ / ٢٠١٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التفويض

أنا الموقعة أدناه (فداء مجدي الشوره) أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات الجامعية أو الهيئات أو الأشخاص المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: فداء مجدي الشوره

التوقيع:

التاريخ: / / 2018

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقرار والتزام

أنا الطالبة: فداء مجدي الشوره الرقم الجامعي: 1670507001

التخصص: اقتصاديات المال والأعمال الكلية: الاقتصاد والعلوم الإدارية

أعلن بأنني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعول المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصيا بإعداد رسالتي بعنوان:

"أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الأردن"

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلمية. كما أنني أعلن بأن رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيسا على ما تقدم فإنني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء في بهذا الصدد.

توقيع الطالبة: .....

التاريخ / / 2018.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة:

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الأردن

The Impact of investment in telecommunication Sector on Economic Growth in Jordan

وأجيزت بتاريخ: 2018/4/24.

إعداد

فداء مجدي الشوره

إشراف

الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
الأستاذ الدكتور حسين علي الزيود	(مشرفاً ورئيساً)	.....
الأستاذ الدكتور إبراهيم محمد البطاينة	(عضواً)	.....
الدكتور تركي مجحم الفواز	(عضواً)	.....
الدكتور عمر ياسين خضير	(عضواً خارجياً)	.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهـــــــداء

إلى الذي أدين له بكل ما وصلت إليه في حياتي اعتزازاً وتقديراً وكان له دور كبير في مواصلة دراستي..... والدي العزيز

إلى التي شاركتني فرحة أول نجاح في الابتدائية نبع الحنان، والمحبة، صنعت منا رجالا في أقسى ظروف الحياة صاحبة الدعوات التي ما بخلت على بها

..... والدتي العزيزة .....

إلى شريك حياتي ..... خليل

إلى كل من كان إلى جانبي حتى تحقق هذا الإنجاز من أهل وأصدقاء فلهم مني كل المحبة والتقدير وأخص بالذكر أخواتي وأخواني.....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكر والتقدير

الحمد والشكر لله والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد الذي بسنته اهتدينا وبالقرآن الكريم المنزل عليه تعلمنا.

أشكر دكتوري الفاضل حسين الزيود على جميع ما علمني إياه وعلى تحفيزه المتواصل ومعلوماته المفيدة، أسئل الله أن يبارك فيه.

كما وأشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه الرسالة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين لأجل قراءتها ومناقشتها.

وأتقدم بالشكر الجزيل لجميع أعضاء الهيئة التدريسية في قسم اقتصاديات المال والأعمال.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المحتويات

التفويض ..... ب
الإهـــــداء ..... ه
الشكر والتقدير ..... و
قائمة المحتويات ..... ز
قائمة الجداول ..... ط
قائمة الأشكال ..... ي
الملخص باللغة العربية ..... ك
ABSTRACT ..... ل
الفصل الأول : الإطار العام للدراسة ١
المقدمة: ١
أهمية الدراسة: ٢
مشكلة الدراسة: ٢
أهداف الدراسة: ٢
فرضيات الدراسة: ٢
منهجية الدراسة: ٣
نموذج الدراسة: ٣
التعريفات الإصطلاحية: ٣
التعريفات الإجرائية: ٤
الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة ٥
المبحث الأول – الاستثمار ٥
العلاقة بين الاستثمار بقطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي : ٩
الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي: ٩
الإنترنت وعلاقته بالنمو الاقتصادي: ١٠
نظريات الاستثمار : ١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني- النمو الاقتصادي ١٤
مفهوم النمو الاقتصادي :..... ١٤
محددات النمو الاقتصادي: ١٥
فوائد النمو الاقتصادي:..... ١٦
نظريات النمو الاقتصادي: ١٧
الاستثمار بقطاع الاتصالات وأثره على النمو الاقتصادي الأردني: ١٩
خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022) :..... ٢١
المبحث الثالث- الدراسات السابقة..... ٢٢
الدراسات العربية :..... ٢٢
الدراسات الأجنبية :..... ٢٣
ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة: ٢٧
الفصل الثالث : منهجية الدراسة والنتائج والتوصيات ٢٨
منهجية الدراسة:..... ٢٨
مصادر جمع المعلومات:..... ٢٨
الاختبارات المستخدمة:..... ٢٨
نموذج الدراسة: ٣١
النتائج: ٣٦
التوصيات:..... ٣٧
قائمة المراجع..... ٣٨
أولاً- المراجع العربية: ٣٨
ثانياً- المراجع الأجنبية: ٤٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١	تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن للفترة(2000-2008)	٢٩
٢	تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن للفترة(2009-2017)	٣١
٣	اختبار فيليبس بيرون (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)	٤٦
٤	نتائج اختبار سكون البواقي	٤٧
٥	نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي	٤٨
٦	نتائج اختبار الارتباط الذاتي	٤٨
٧	نتائج اختبار تجانس التباين	٤٩
٨	نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة	٤٩
٩	نتائج تحليل الانحدار المتعدد	٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
١	نموذج سولو سوان مع أثر معدل الاستثمار على النمو الاقتصادي	٢٨

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في الأردن

إعداد

فداء مجدي الشورة

إشراف

الدكتور حسين علي الزيود

الملخص باللغة العربية

تهدف هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار بقطاع الاتصالات (الخط الثابت، الخلوي، الإنترنت) على النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة الزمنية (2000-2017) باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار بقطاع الاتصالات له تأثير ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن، كما وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار بالخلوي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن أي أن زيادة الاستثمار به بمعدل وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بالنمو الاقتصادي بمعدل 0.25، وأظهرت النتائج أيضا أن الاستثمار بالإنترنت له تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي في الأردن حيث أن زيادة الاستثمار به بمعدل وحدة واحدة يؤدي إلى زيادة بالنمو الاقتصادي بمعدل 0.35، وأظهرت النتائج أيضا بأنه لا يوجد أثر للاستثمار بالخط الثابت على النمو الاقتصادي، وتوصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها زيادة الاهتمام والتطوير بقطاع الاتصالات من خلال الاستثمار به للمحافظة على التأثير الإيجابي لقطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الأردني.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

The Impact of investment in the telecommunication sector on Economic Growth in Jordan

By

Fedaa AL-Shuarah

Supervisor

Prof. Dr. Hussein A. AL-Zeaud

ABSTRACT

This study was carried out to determine the effect of The Impact of investment in telecommunication (INT, CE, FI) on Econmic Growth In Jordan from the period of (2017-2000). Using multiple regression, the study reached that the investment in telecommunication has a statistic effect on the economic growth in Jordan, the study concluded that the Mobile investment has a positive effect and has statistical significance on the economic growth in Jordan, which means that a 1 increase in investment leads to an increase in economic growth by 0.25, also the results showed that the investment of internet has positive statistic effect on the economic growth in Jordan, as the increase of 1 of internet investment lead to an increase in economic growth by 0.35 the study also resulted a number of recommendations such as the increase in the telecommunication sector investing and using the best technologies to maintain the positive impact of investment in telecommunication growth and work to improve it.

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

الفصل الأول : الإطار العام للدراسة

المقدمة:

في ظل التطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وظهور المفاهيم الجديدة كالتجارة الإلكترونية، واقتصاد المعرفة والحكومة الإلكترونية، وقد طرأ على العالم تغييرات سريعة أثرت بشكل إيجابي على التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وهذا ما عزز دور ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات الاقتصادية وبشكل مباشر في النمو الاقتصادي.

وتتميز الاستثمارات في هذا قطاع الاتصالات بدورها المهم بتوفير بيئة مزدهرة لقدرتها على التأثير في الاقتصاد على مستوى المؤسسات الحكومية والمؤسسات الخاصة، لما لها من تعميق لرأس المال، وإدخال التحسينات على الكفاءة التشغيلية وإنتاجية العمال، وتوفير فرص عمل جديدة وتحسين مستوى المعيشة، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد، وإحداث نمو ملحوظ في ميزانية الدولة.

وإن من المحفزات الرئيسية للاستثمار في قطاع الاتصالات الاقتصاد المحلي المدعوم بالاستقرار السياسي، ووجود سياسات وطنية تهدف إلى زيادة الاستثمارات لما لها من دور مهم في جذب أصحاب رؤوس الأموال من خلال إزالة العراقيل ومنحها حوافز وضمانات لتسهيل دخولها السوق المحلي.

وانطلاقاً مما سبق ونظراً لأهمية الاستثمار في قطاع الاتصالات جاءت هذه الدراسة لتبحث في أثر هذا القطاع على النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2017) مستنداً إلى ذلك التحليل الوصفي والقياسي لقياس هذا الأثر لما له من أهمية لصانعي القرار الاقتصادي في الأردن.

وقد تمثلت الدراسة في ثلاثة فصول، حيث تناول الفصل الأول الإطار العام للدراسة متضمناً المشكلة والأهداف والأهمية والفرضيات، في حين تناول الفصل الثاني عرضاً للإطار النظري للدراسة متضمناً: الاستثمار حيث تم بيان تعريفه ومفاهيمه ونظريات الأساسية للاستثمار في الاقتصاد وأهدافه والآثار الاقتصادية له، وتضمن أيضاً النمو الاقتصادي؛ حيث تم بيان ماهيته ومفهومه ومحدداته الرئيسية والنظريات الاقتصادية، وتضمن أيضاً لمحة عن الاقتصاد الأردني، بالإضافة إلى استعراض جملة من الدراسات السابقة التي تصب في نفس موضوع الدراسة وصولاً إلى ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة. أما الفصل الثالث فقد اشتمل على عرض لمنهجية الدراسة وأسلوب التحليل والاختبارات الإحصائية المستخدمة في الدراسة، واختبار الفرضيات لننهي بمناقشة ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات وطرح جملة من التوصيات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من خلال أن قطاع الاتصالات أصبح ضرورة في جميع أنحاء الحياة اليومية للمجتمع كونه يلعب دوراً رئيسياً في اقتصاديات الدول، وأصبح الاستثمار في قطاع الاتصالات، ويساهم في تحريك عجله النمو الاقتصادي وزيادة مستوى الناتج المحلي الإجمالي من خلال ما توفره من فرص عمل.

مشكلة الدراسة:

يعتبر الاستثمار في قطاع الاتصالات دافع إلى تحسين مستوى النمو الاقتصادي وهذا ما تسعى إليه جميع دول العالم والأردن من الدول التي تسعى باستمرار لرفع مستوى الاستثمار في هذا القطاع، في الوقت الذي تنخفض فيه مستوى الاستثمار في قطاع الاتصالات في الأردن عن بقيه القطاعات الاقتصادية الأخرى.

أهداف الدراسة:

هدفت الدراسة إلى:

1- قياس أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الأردني.

2- قياس أثر الاستثمار في الإنترنت على النمو الاقتصادي الأردني.

3- قياس أثر الاستثمار في الخط الثابت على النمو الاقتصادي الأردني.

فرضيات الدراسة:

تلخصت فرضيات الدراسة فيما يلي:

الفرضية الأولى:

Ho : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي الأردني.

الفرضية الثانية:

Ho : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الاستثمار في الإنترنت على النمو الاقتصادي الأردني.

الفرضية الثالثة:

Ho : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمعدل الاستثمار في الخط الثابت على النمو الاقتصادي الأردني.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منهجية الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة سيتم جمع البيانات من خلال:

1- المصادر الأولية: متمثلة بالكتب والأبحاث العلمية المنشورة ورسائل العلمية، لصياغة الجانب النظري من الدراسة.

2- المصادر الثانوية: متمثلة بتقارير البنك المركزي الأردني وتقارير هيئه قطاع تنظيم الاتصالات ودائرة الإحصاءات العامة.

نموذج الدراسة:

$$GDP= \alpha+\beta_1 INT+\beta_2 CE+\beta_3 FI +u \ldots\ldots\ldots(1)$$

المتغير التابع :

حيث GDP: النمو الاقتصادي في الأردن

المتغيرات المستقلة :

INT : الاستثمار في الإنترنت

CE : الاستثمار في الخلوي

FI : الاستثمار في الخط الثابت

u_i : المتغير العشوائي

التعريفات الإصطلاحية:

الناتج المحلي الإجمالي : (Gross domestic product)

يعرف الناتج المحلي الإجمالي على أنه القيمة الحقيقية أو الاسمية لكافة السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال فترة زمنية، باستخدام لكافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والتعدين والصناعة، حيث تمثل القيم المضافة لوحده إنتاجيه معينة الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج لهذه الوحدة وقيمة السلع والخدمات الوسيطة المستهلكة في ذلك الإنتاج (صندوق النقد العربي، 2015).

الاستثمار: (Investment)

هو متغير اقتصادي يسعى إلى الاستغلال الأمثل لرأس المال الذي تمتلكه جهة معينه، فهو مبلغ مالي يستثمر بشيء ما وخصوصاً الأعمال التجارية، وتسعى من خلاله إلى تحقيق المنفعة ذات عائد مادي وربح كبير بالاعتماد على أساليب وطرق اقتصادية حديثة (بن الزين، 2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قطاع التكنولوجيا: (Technology sector) :

يُقصد بأنّها مجموعة من الوسائل، أو التقنيات، أو النظم المتعددة والتي توّظف من أجل معالجة المحتوى، أو المضمون المراد توصيله عبر عمليّة الاتصال التنظيمي، أو الجماهيري، أو الشخصي، وهي كافة الأسس والطرق والخطوات المتبعة عند الاتصال، ونشر المعلومات، والقيام بالعمليات الحسابية باستخدام كافة الأجهزة الإلكترونية المعدة لذلك مثل الحاسوب ووسائل الاتصال (سليمان، ٢٠١٧).

التعريفات الإجرائية:

حجم الاستثمار في الإنترنت : (Investment Internet):

وهو إجمالي عدد المشتركين في خدمة الإنترنت من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات والقطاعات في فترة معينة من الزمن ويقاس بالمليون.

حجم الاستثمار في الخط الثابت : (Investment Fixed line):

وهو إجمالي عدد المشتركين في خدمة الاشتراك في الخط الثابت من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات والقطاعات في فترة معينة من الزمن ويقاس بالمليون.

حجم الاستثمار في الخط الخلوي : (Investment Mobile Line):

وهو إجمالي عدد المشتركين في خدمة الخطوط المدفوعة مسبقاً في الخط الخلوي من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات والقطاعات في فترة معينة من الزمن ويقاس بالمليون.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني : الإطار النظري والدراسات السابقة

المبحث الأول – الاستثمار

يعتبر الاستثمار من العوامل التي تساعد على تنميه الاقتصاد العالمي حيث يمثل العنصر الرئيسي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال العوائد التشغيلية لـرأس المال، وتطوير المؤسسات العالمية ويعتبر الاستثمار بكافة أنواعه الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي، كما وأنه من عناصر الطلب الكلي، الذي يلعب دوراً فعالاً في مسار النظام الاقتصادي، ومحدداً مهماً من محددات النمو الاقتصادي، وزيادة الناتج القومي وتحسين ظروف المعيشة وإنتاجية الأفراد وتوفير فرص عمل جديدة، وبذلك تقليص حجم البطالة في المجتمع.

وهنالك عده تعريفات للاستثمار أهمها:

يعرف الاستثمار على أنه مبلغ مالي يستثمر بشيء ما وخصوصا في الأعمال التجارية التي تمثل شراء الآلات والأسهم (علاونة، 2008).

ويعرف أيضاً على أنه توظيف المال بهدف تحقيق منفعة أو دخل أو ربح (سوسق، 2014).

وحسب بياردني الاستثمار هو : عبارة عن المصاريف التي من خلالها يتم الحصول على الأرباح والعوائد (نشأت، 2016).

وعرف كنز الاستثمار على أنه ارتفاع التجهيزات في رأس المال الثابت أو المتداول (شكري ورشيد، 2017).

أهمية الاستثمار بقطاع الاتصالات :

وتكمن أهمية الاستثمار في دوره المحوري في رفع مستوى القطاعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، ورفع مستوى المعيشة والرفاهية للمجتمع، كما ويساهم في زيادة التراكم الرأسمالي من خلال المحافظة على استمرار التنمية المالية من خلال تعظيم كفاءة استخدام الموارد المحلية، والاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة والحصول على العملات الأجنبية اللازمة لتمويل الاقتصاد، مما يساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (ربيع، 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كما ويدخل الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية ومنها الاستثمار في قطاع الاتصالات، لما لهذا القطاع دور كبير في الاقتصاد حيث يعتبر هذا القطاع محركاً أساسياً وداعماً للنمو الاقتصادي، في ظل التقدم التكنولوجي الكبير في العالم كونه يساهم في نشر المعرفة ونقلها وإنتاجها، من خلال الاستثمار في أنشطة البحث والتطوير والابتكار، وتعزيز المشاريع الناشئة في قطاع الاتصالات (توكر، 2012).

ويعرف الاستثمار في قطاع الاتصالات بما يلي:

حسب تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) فهي الاستثمارات في الاتصالات وتقنية المعلومات في ثلاثة عناصر وهي : أجهزه تقنيه المعلومات (أجهزه الكمبيوتر وذات الصلة)، وأجهزة الاتصالات، والبرمجيات . وتعتبر هذه المعدات استثمارات في حال تم استخدامها فعلياً لمدة تزيد عن سنة

ويمكن تعريف الاستثمار في قطاع الاتصالات أيضاً على أنه عبارة عن عمليات إنتاجية مركبة تتسم بقيمة اقتصادية مضافة مرتفعة ذات قدرات فنية عالية، تتصل بها العمليات تجارية وخدمية واسعة النطاق، تشمل المعدات والبرمجيات مما يجعل قطاع الاتصالات مستهدفاً للاستثمار (Olalekan,2013).

وتتميز الاستثمارات في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بدورها المهم والفعال في تعزيز القدرة التنافسية لقطاعات المختلفة في الاقتصاد، وتساهم الاستثمارات الحكومية في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتوفير خدمات الحكومة الإلكترونية وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتوفير منصات للابتكار، وبذلك توفير فرص عمل جديدة، وتحسين مستوى المعيشة، ويساهم الاستثمار الأجنبي في تقليص حجم البطالة، وهذا عن طريق المشروعات الجديدة التي توفرها الشركات متعددة الجنسيات حتى تقوم بأعمالها الخاصة، وبذلك زيادة القدرة التشغيلية وتنويع مصادر الدخل وتعزيز قواعد الإنتاج، وتحقيق مزايا تنافسية في مجال التصدير والتسويق، وبذلك تحسين التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وأحداث نمو ملحوظ في ميزانية الدولة، ونشاط في مجالات الأبحاث العلمية وبراءات الاختراع، وزيادة الإنتاجية والإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة السكان، وزيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد، وبذلك يرتفع حجم الصادرات في الميزان التجاري ويؤثر بذلك على الناتج المحلي الإجمالي، وفي تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة (Alliyu,2016).

وتتألف الاستثمارات في الاتصالات وتنقية المعلومات من ثلاثة عناصر: هي أجهزة تقنية المعلومات (أجهزه الكمبيوتر)، وأجهزة الاتصالات (الخط الثابت والخط الخلوي والإنترنت)، والبرمجيات (تشمل البرمجيات الجاهزة، والبرمجيات المخصصة، والبرمجيات المطورة داخلياً) وتعتبر هذه المعدات والبرمجيات استثمارا في حال تم استخدامها بطريقة فعالة (المجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإن لزيادة الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات له أثر إيجابي على زيادة متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للدولة، حيث تمتلك هذه التكنولوجيا إمكانية كبيرة لرفع النمو الاقتصادي من خلال ما توفره من زيادة الكفاءة الإنتاجية، ولا سيما المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة

فتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات عملية دمج التكنولوجيا والاتصالات معاً عن طريق جمع وتخزين واسترجاع المعلومات وربطها بشبكات الاتصال (شبكه الهاتف الخلوي والخط الثابت والإنترنت)، ونتيجة لتقدم الكبير الذي شهدته تكنولوجيا المعلومات زادت الحاجة لربط شبكات الحاسبات المحلية للدولة في كافة دول العالم، ليصبح الاتصال بين عدة شبكات واقعاً ملموساً ليصبح العالم بقعه صغيره وتعرف هذه الشبكة بالإنترنت، فاستخدام الإنترنت يلعب دوراً كبيراً في زيادة حجم المعرفة في الاقتصاد المحلي ويترتب على ذلك زيادة حجم المعرفة في تحسين جودة وكفاءة المنتجات المحلية، وفي إنتاج منتجات جديدة، وفي زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج الكلي للاقتصاد، وبذلك يؤدي إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة

وفي عالم العولمة أصبح العالم الآن قرية عالمية لتكنولوجيا المتقدمة والابتكار، وتعتمد الأنشطة الاقتصادية اليومية المستمرة من الحكومة إلى القطاع الخاص إلى حد كبير على توافر المعلومات لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية الشاملة، ويساهم النمو في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطويرها في تعزيز الحاجة الملحة لصناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي اقتصاد، حيث وأنها الأداة الأكثر تقدماً لتقاسم المعلومات، فضلاً عن كونها قاعدة لإنشاء سوق السلع ذات القيمة المادية فقط (العلمي، 2013).

أن الاتصالات السلكية واللاسلكية تكفل التدفق المستمر للقيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال إحداث نمو في الناتج المحلي الإجمالي أو زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما وأن صناعة الاتصالات تلعب دوراً هاماً في التنمية الاقتصادية من خلال تعزيز مستوى الإنتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، فوجود مثل هذه الصناعة أنها تتيح العديد من الوظائف التي بدورها تقلل معدل البطالة وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (Buigues and Rey,2004).

وقد تم تحديد الاستثمار في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية باعتباره استثمارا ينطوي على إمكانيات قوية لتحفيز النمو وخلق فرص عمل جديدة فالاستثمارات في هذا المجال لا يمكن أن توفر فقط دفعة قصيرة الاقتصاد، بل تضع الأساس للنمو طويل الأجل الذي تحققه فرص العمل والعمال، وتشمل العديد من برامج التحفيز المالي التي تعتمدها الحكومات لتخفيف أثر الركود وتعزيزه الانتعاش الاقتصادي، والتغلب على الآثار الاقتصادية السلبية للأزمة الاقتصادية وتحسين آفاق النمو على المدى الطويل في تحسين الإنتاجية، وزيادة الكفاءة المفيدة للاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة (Matalqah and Warad, 2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك أدلة جوهرية على أن الاستثمار في الاتصالات السلكية واللاسلكية هو محرك قوي للنمو الاقتصادي والعمالة. وقد حللت تدفقات الأدب المختلفة أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو والإنتاجية والعمالة. وعبر مجموعة واسعة من مجموعات البيانات التي تغطي نطاقات إقليمية مختلفة، ونجد أدلة قوية على أثر اقتصادي كبير لاستثمارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وستؤثر الاستثمارات الكبيرة اللازمة لتشغيل البنية التحتية للألياف تأثيرا كبيراً على الاقتصاد، مما يحفز النمو والعمالة على المدى القصير والمتوسط والطويل، ومن الواضح أن واضعي السياسات ينبغي أن يشجعوا الاستثمار في مجال الاتصالات عن طريق إيجاد حوافز تنظيمية كافية للاستثمارات وإطار قانوني موثوق به يمكن التنبؤ به. في حين أنه خارج نطاق ورقتنا لمناقشة التدابير الكافية، مما يدل على ضرورة تعزيز الاستثمار الاتصالات السلكية واللاسلكية. وتعد البنية التحتية ذات النطاق العريض العالي السرعة الحديثة ضرورية لجني ثمار الاقتصاد الرقمي من حيث الابتكارات والتحسينات الموالية للقدرة والنمو والعمالة للاقتصاد (Kumbhar, 2013).

وإن لتطوير قطاع الاتصالات عاملاً حيوياً لتحقيق النمو الاقتصادي للبلد، وهنالك جزء أخر من تكنولوجيا الاتصالات الحديثة وهو الإنترنت لما له من أثر على جوانب نظامنا الاقتصادي الحديث لتعزيز وتطوير المعاملات وتكاليف الأعمال، وإن لتشجيع الاستثمار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يتطلب توفير بنية تحتية وكوادر مؤهلة من أجل استقطاب الاستثمارات الأجنبية لما له من أثر كبير في تحقيق التنمية المستدامة لاقتصاديات الدول، كما سوف يفتح الأبواب للاستثمارات المشتركة في مشاريع البحث والتطوير المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخيرها من أجل تحقيق أعلى مستوى من التنمية المستدامة، وبذلك الحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية وزيادة الرفاه الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية وضمان حياة كريمة للمواطنين والمساعدة في أنجاح برامج التنمية وزيادة الشفافية (Olalekan, 2013).

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مصدراً لنمو الاقتصادي في الدولة، كونها تعتبر حلقة وصل بينها وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة، فهي تزيد من الكفاءة والتنسيق بينها وتعد مصدر تنافسي إذ ما تم دعم هذا القطاع والنهوض به، حيث يتم توظيف تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إنتاج وتقديم خدمات وفي تسهيل عملية التخطيط من خلال مساهمتها في توفير المعلومات بشكل أسرع وأدق وفي الوقت المناسب، ومن خلالها يتم التنسيق بينها وبين القطاعات المختلفة من خلال سرعة تبادل المعلومات ومساهمتها في دفع عجلة النمو والاستثمار والمساهمة في الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات الاقتصادية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يؤدي الاستثمار وبكافة أشكاله إلى زيادة النمو الاقتصادي والتراكم الرأسمالي لاقتصاد أي بلد مهما كان نظامه الاقتصادي السائد، على أن تتوفر البيئة الاستثمارية المناسبة لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي، بما ينسجم مع خصوصية الأوضاع الاجتماعية والثقافية والمؤسسية وتحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية للمجتمع ومنها : تعزيز مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة، وتحسين حياة الفرد والمجتمع.

العلاقة بين الاستثمار بقطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي :

يؤدي الاستثمار بقطاع الاتصالات إلى زيادة الطلب على منتجات هذا القطاع وخدماته المستخدمة في العمليات الإنتاجية مما يسمح للوحدات الإنتاجية بتحسين إنتاجها وإنتاج سلع وخدمات جديدة وبجودة عالية مما يساهم في خلق فرص عمل جديدة وفتح أسواق جديدة متصلة بجميع أسواق العالم، وذلك يساهم في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال زيادة التحصيل الضريبي المفروض وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق تصدير منتجات هذا القطاع، وكل ذلك يساهم في تعزيز ورفع معدلات النمو الاقتصادي

وتعود العلاقة بين الاستثمار بقطاع الاتصالات والنمو الاقتصادي إلى ما يلي (Kamel,Tawel and Rateb, 2009):

1- تعود الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي إلى الزيادة في الهيكل الأساسي لقطاع الاتصالات.

2- زيادة الطلب على خدمات الاتصالات تعود إلى الزيادة في معدلات النمو الاقتصادي.

إن قطاع الاتصالات يساهم بشكل رئيسي في تسريع نشر المعلومات بأقل التكاليف للأفراد والشركات، كما ويساهم في دعم مستويات التقدم التكنولوجي وجذب الاستثمارات الأجنبية، وذلك بما يحتويه قطاع الاتصالات من أنظمة كالاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت.

الاتصالات السلكية واللاسلكية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي:

يحتل قطاع الاتصالات السلكية ولاسلكية مكانة مهمة على المستوى العالمي إذ يمكن دول العالم من تطوير العلاقات الدولية وخاصة الاقتصادية، وقد نالت الاتصالات السلكية واللاسلكية على اهتمام الاقتصاديين كالعالم الاقتصادي روستو وهو أول من تطرق إلى العلاقة النظرية بين الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية (خواني وشعيب، 2010).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منذ أواخر القرن العشرين ظهرت قوة دافعة للاقتصاد العالمي وهي الاتصالات السلكية واللاسلكية فهي تشكل مع بعضها الشريان الرئيسي لعملية النمو الاقتصادي كونها المصدر للنمو التجاري بين دول العالم بجمعه بين المستثمرين والبائعين وتوفر الاتصالات السلكية واللاسلكية تدفق المعلومات الضرورية للنظام القائم على السوق حيث تعمل كمنظم بين الموردين وعملائهم (الهادي،2001).

الإنترنت وعلاقته بالنمو الاقتصادي:

بما يمثله الإنترنت كجزء من قطاع الاتصالات فمنذ انطلاق الثروة التكنولوجية ومساهمتها في التنمية الاجتماعية والاقتصادية فقد نما استخدام الإنترنت بسرعة فائقة وذلك بما توفره شبكة الإنترنت من العديد من التطبيقات والخدمات الاتصالية التي يمكن توظيفها لتفعيل الاتصال التسويقي والتجارة الإلكترونية وذلك بما تتميز به شبكة الإنترنت كونها قاعدة انطلاق تقنية لتطوير الاتصالات الإلكترونية والفضاء الرقمي الافتراضي للأعمال الإلكترونية من خلال التحديث التطوير والتدريب والبحث للحصول على المعلومات وتعد شبكة الإنترنت مستودع البيانات والمعلومات (البارودي، 2010).

يؤثر الإنترنت على الاقتصاد بشكل إيجابي بما يقوم به من تحفيز للابتكار والأعمال التجارية وتطوير سوق العمل والمنافسة السوقية والتجارية وذلك من خلال تسهيل عملية الوصول إلى المعلومات، ويتم استخدام الإنترنت للوصول إلى أسواق جديدة وتعلم تقنيات جديدة من خلال تبادل الخبرات والتطوير وبما يمثله الإنترنت بشكل من أشكال رأس المال يتمثل بعلاقة إيجابية مع النمو الاقتصادي من خلال زيادته عن مساهمته بزيادة التراكم الرأسمالي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار (Chu, 2013) وذلك بفضل النمو الهائل بشبكة الإنترنت وشبكة المعلومات العالمية ودخول التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني.

نظريات الاستثمار :

عرفت نظريات الاستثمار تطوراً هائلاً على يد مجموعة من الاقتصاديين انطلاقاً من المدرسة الكلاسيكية، والكينزية والمدارس الأخرى الحديثة، وقد ساهم هؤلاء الاقتصاديين في تكوين الإطار الأساسي لنظريات الاستثمار في الاقتصاد الكلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن أهم هذه النظريات :

أولاً: النظرية الكينزية (نظرية الكفاءة الحدية لرأس المال) :

وهي من النظريات التي أوصت بها المدرسة الكينزية وهي تمثل معدل العائد المتوقع على وحدات رأس المال من الاستثمار في قطاع معين، وقد وضحت هذه النظرية على أن هنالك علاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة ولكنها ضعيفة، وعلى أن الاستثمار يعتمد على حالة الاقتصاد. ويعود تسميته بهذا الاسم إلى مدى كفاءة رأس المال في توليد دخل أضافي لمستثمره، وكلما ارتفعت نسبة الكفاءة الحدية لرأس المال كلما كان الاستثمار أكثر فاعلية في توليد الدخل المطلوب تحقيقه. وعليه فإن كينز يرى أنه كلما زدنا رأس المال فبذلك سوف تقل الكفاءة الحدية لرأس المال مع ثبات التكنولوجيا ومستوى الطلب وسبب في ذلك أن العائد من رأس المال يعتمد بالإضافة إلى رأس المال على الإنتاجية الحدية لرأس المال وعلى ظروف السوق وظروف المبيعات للسلع النهائية، وبالتالي فإن الزيادة في استخدام رأس المال تؤدي إلى زيادة الإنتاج وزيادة العرض وانخفاض السعر وبذلك فإن العائد من رأس المال سوف يقل. وعلى ذلك فإن سعر الوحدة الرأسمالية ثابت بالنسبة ل (MEC) على العكس لـ (MEI) التي تأخذ بعين الاعتبار التغيرات في الوحدة الرأسمالية وحجم المخزون من رأس المال. وقد أوضحت هذه النظرية على أن المستثمر يقارن بين ما يتوقع الحصول عليه من عائد صافي طوال فترة حياة الأصل الاستثماري وبين سعر الفائدة الذي يمكن أن يحصل عليه كفرصة استثمارية بديله كالاقتراض لتمويل الاستثمار المطلوب، وبذلك فإن كانت الكفاءة الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة وبذلك فإن المشروع يكون مربحاً مما يشجع على الاستثمار به، والعكس صحيح في حالة أن سعر الفائدة أكبر من الكفاءة الحدية لرأس المال (Eklund,2013).

ثانياً: نظرية المعجل البسيط :

نظرية المعجل البسيط تشير إلى أن الاستثمار يعتمد على الدخل يعني زيادة الدخل تؤدي إلى زيادة الاستثمار، يفترض حدوث زيادة أولية في الاستثمار التلقائي (المستقل) وهذه الزيادة تؤدي إلى زيادة في الناتج (الدخل)، التي بدورها تفضي إلى زيادة مضاعفة في الاستهلاك من خلال أثر المضاعف هذا الاستهلاك يؤدي إلى الاستثمار المستحفز، مع فرض وجود طاقة فائضة في الاقتصاد القومي وذلك من خلال مبدأ المعجل، وهكذا تستمر الحركة التراكمية عن طريق تداخل المضاعف والمعجل. ومبدأ المعجل ينطوي على أن أي تغيير بزيادة أو نقصان في الدخل أو الاستهلاك أو المبيعات يؤدي إلى إحداث تغيير في مضاعف الطلب على الاستثمار، وذلك لان زيادة إنتاج السلع الاستهلاكية تتطلب زيادة مماثله في إنتاج سلع الاستثمار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا ما يسمى مبدأ الطلب الاستثماري، وبذلك فإن هذا المبدأ يشير إلى أن الاستثمار يتجه نحو التناسب مع حجم التغيرات التي تحدث في الناتج والدخل على افتراض أن التوسع في الناتج يؤدي إلى زيادة ثابتة في رأس المال. وتفترض النظرية أيضاً:

* على أن رأس المال يستخدم بشكل كامل أي عدم وجود فائض في الرصيد الرأسمالي.

*إن الرصيد الرأسمالي الفعلي يساوي دائماً الرصيد الرأسمالي المرغوب به.

وقد ركز كينز على أهمية انتقال الكفاءة الحدية لرأس المال نتيجة تغير العوامل التي تؤثر على العائد المتوقع، ويقول كينز أن العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار علاقة ضعيفة وعكسية، حيث أن المحرك الرئيسي للاستثمار هو التغير في الطلب على الاستثمار وثقة المستثمرين على اقتصاد البلد. ويقول أيضاً أن الطلب على السلع النهائية والخدمات سوف يؤثر على الطلب على الاستثمار، وذلك لأن الطلب على الاستثمار مشتق من العلاقة بين الإنتاج النهائي ورأس المال وأول ما أستعمل هذه العلاقة Clark وسماها المعجل (YP) وهو أقصى أنتاج ممكن في مستوى التشغيل الكامل (حمدان والبشير،2017) .

ثالثاً: نظرية المعجل المرن :

تبين نظرية المعجل المرن أن الرصيد الرأسمالي في هذه الفترة لا يعتمد على ناتج هذه الفترة إنما على الفترات السابقة على العكس عن المعجل البسيط الذي يعتمد على الدخل فقط لزيادة الاستثمار، كما وأن حجم الاستثمار الحالي كما أشارت له نظرية المعجل المرن تعتمد على الفرق بين الرصيد الأمثل لرأس المال والرصيد الموجود من الفترات السابقة، وقد أشارت هذه النظرية إلى اعتمادها على رأس المال المرغوب به إلى جانب اعتمادها على الدخل وتكلفة عناصر الإنتاج مثل الأجر فإذا تزايد مستوى الأجر في الاقتصاد أصبح عنصر العمل أشد تكلفة فيتحول المستثمرون إلى أتباع الوسائل التي تقلل الاعتماد على عنصر العمل وتعويضها برأس المال وبذلك يرتفع حجم الأمثل لرصيد رأس المال المرغوب فيه، ومعدلات الفائدة لها أثر على الاقتصاد فإذا أرتفع سعر الفائدة سوف يمثل ارتفاعاً أيضاً على تكلفه تمويل المشروعات الاستثمارية، وعليه فإن مستويات الدخل ترتبط بعلاقة طردية مع رأس المال الأمثل وعلاقة عكسية لسعر الفائدة في الاقتصاد مع رصيد رأس المال الأمثل، كما وأن هذه النظرية اعتمدت على زيادة مستوى الدخل عن طريق زيادة الأنفاق الحكومي أو تخفيض الضرائب (Murphy,2016).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعاً: النظرية الكلاسيكية الحديثة :

إن الأساس النظري للنظرية الحديثة للاستثمار وهو التراكم الرأسمالي الأمثل، وتفترض النظرية أن الاستثمار يعتمد على الناتج وأسعار خدمات رأس المال، وبينت النظرية أن هدف الشركة هو تعظيم القيمة الحالية لصافي الأرباح، وهذا مقيد ببعض المحددات ويجب أن تأخذ السياسة الضريبة على أرباح الشركات بعين الاعتبار حتى تصل إلى مستوى الاستثمار الأمثل، وحتى نصل لهذا فهناك ما يسمى تكلفة استخدام رأس المال (CC). وقد أعتبر النيوكلاسيك نتيجة التفاعل بين التراكم الرأسمالي والزيادة السكانية ؛ فزيادة تراكم رأس المال تعني زيادة في عرض رأس المال، وبذلك يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة، فتزيد الاستثمارات، وتزيد الإنتاجية، ويتحقق النمو والتكامل الاقتصادي، وقد أشارت هذه النظرية أيضا إلى دور الإدخارات في توجيه الاستثمارات، واهتمت هذه النظرية بالمدى القصير وتجاهلت ما قد يحدث في الأجل الطويل

خامساً: نظرية توبن :

تفترض هذه النظرية التي تتمثل بنموذج توبن بأن الاستثمار يعتمد على النسبة بين قيمة الأصل الرأسمالي الموجود حالياً إلى تكلفة استبداله وتمثل(q)، وتعكس هذه النسب الأرباح الحالية والمتوقعة لرأس المال. ويقول توبن أن المستثمر يتخذ قراراته الاستثمارية بناءً على نسبة (q) ومع ذلك فإن بعض الاقتصاديين يوجهون انتقاداً لنظرية لأنها تقيس نسبة متوسط وليس نسبة حدية، وإن قرارات الاستثمار تعتمد على نسبة حدية وليس متوسط كما هو الحال في نظرية توبن، وتقاس هذه (q) بنسبة القيمة السوقية لرصيد رأس المال الموجود إلى تكلفة أحلال رأس المال الموجود وتسمى هذه النسبة بنسبة التقييم. كما وأن استخدام مثل هذه النظرية بنجاح يؤدي إلى قرارات صائبة في الاستثمار، كما وأن استخدامها سهل كأسعار الأسهم والسندات وأسعار السلع الرأسمالية ممكن الحصول من الأسهم المتداولة في البورصة (Buiter,2003).

سادساً: نظرية التمويل الذاتي :

تفترض هذه النظرية على إمكانية المنشأة أن تمول نفسها بنفسها من خلال نشاطها، وتشير أيضاً هذه النظرية إلى حجم الأمثل لرأس المال وبالتالي العائد من الاستثمار، ويعتمد ذلك على الأرباح المتوقعة والتي تعتمد بدورها على الأرباح الحالية. وبناءً على ذلك يكون توقعات المستثمر من حجم الأرباح المستقبلية المتحققة من الاستثمار تعتمد على أرباحه المتحققة في الفترة الماضية والحالية. ويعتبر التمويل الذاتي ضروري لعمليات الاقتراض التي قد تلجأ لها المنشأة فهي نظرية إذا طبقت تعتبر دليل على استقلالية المنشأة وبذلك تكون قد مولت استثماراتها بالاعتماد على مصادر التمويل داخلية وهو الهدف الأساسي للسياسة المالية المتبعة (جوده، 2014).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني- النمو الاقتصادي

مقدمة :

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الأساسية التي تسعى ورائها الحكومات، وذلك لكونه يمثل الخلاصة للجهود الاقتصادية والغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع، فهو أحد المقاييس والمعايير المهمة التي يقيم بها الأداء التنموي، لأنه من أهم المواضيع المرتبطة بالتنمية الاقتصادية، وتكمن أهمية النمو الاقتصادي كغاية مشتركة تسعى لها كافه دول العالم سواء الدول المتقدمة أو النامية أو المتخلفة، لما تحققه من معدلات نمو إيجابية ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، كما أنه يعد مؤشراً من مؤشرات رخائها ورفاهيتها.

مفهوم النمو الاقتصادي :

يمكن تعريف النمو الاقتصادي بأنه الزيادة في الناتج القومي الإجمالي بما فيها التنمية، إضافة إلى التغييرات في هياكل النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ويجب أن يكون معدل النمو الاقتصادي أعلى من معدل الزيادة السكانية حتى نعتبره نمواً، وغير ذلك لا يعتبر نمو اقتصاديا (أبو إسماعيل، 2012).

ويعبر عنه أيضاً بأنه عبارة عن معدل الزيادة التي تحدث في الإنتاج والدخل الحقيقي للأفراد في بلد ما خلال فترة زمنية معينة، فكلما ارتفعت نسبة الاستغلال الأمثل للطاقة الإنتاجية وكافة العناصر لمتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية، كلما ازدادت معدلات النمو في الناتج القومي الإجمالي والعكس صحيح (البنا،2000).

ويمكن الاستدلال عن النمو الاقتصادي بطريقتين هما:

١- تحديد معدل نمو في الناتج القومي الإجمالي الحقيقي أو صافي الناتج القومي الإجمالي.

٢- أو تحديد معدل نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي.

هذا وتستخدم الطريقة الأولى لقياس معدل النمو في الإنتاج، أما الطريقة الثانية فتستخدم لتعبير عن مستوى المعيشة لأفراد ورفاهية المجتمع في بلد معين، مقارنتاً بمستويات المعيشة والرفاه في الدول الأخرى (الكواز،2007).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

محددات النمو الاقتصادي:

هنالك عدة محددات للنمو الاقتصادي ويمكن إيجازها بما يلي:

أولاً: عنصر العمل:

عنصر العمل عبارة عن القدرات الفيزيائية والذهنية التي يبذلها البشر من أجل السلع والخدمات لتلبيه احتياجاته، كما تؤثر إنتاجية العمل على معدل النمو الاقتصادي وتعتبر مؤشراً لقياس قدرة اقتصاد معين على تحويل الموارد الاقتصادية إلى سلع وخدمات، وأن المستوى التعليمي والمستوى الصحي وكمية ونوعية المواد الأولية، والآلات والمعدات الحديثة المستخدمة من المحددات الأساسية لإنتاجية العمل، لذلك يجب التركيز على نوعية عنصر العمل فهو من العناصر المهمة لزيادة القدرة الإنتاجية (أبو أسماعيل،2012).

ثانياً: رأس المال :

ويمثل رأس المال مجموعه الاستثمارات والتجهيزات للبنية التحتية كالمصانع الجديدة والآلات والمعدات والاستثمارات في العنصر البشري وهو العامل الرئيسي للإنتاج، ومستوى التعليم والتدريب في العمل، وكذلك الاستثمار في الصحة، ويتم تمويل رأس المال عن طريق الادخار الذي يذهب للاستثمار، فزيادة المدخرات تزيد من معدل الاستثمارات والذي بدوره يزيد الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من التكوين لرأسمالي، فالعوامل المحددة لمعدل تراكم رأس المال والتي بدورها تؤثر على الاستثمار وهي: الأرباح المتوقعة، والسياسات الحكومية التي توجه الاستثمار (القريشي، 2007).

ثالثاً: الموارد الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أحد العوامل المهمة الرئيسية للنمو الاقتصادي مثل: المياه والأراضي والغابات ودرجة خصوبة التربة والثروة الطبيعية والمعدنية الأخرى، وهذه الموارد لا تحقق الأهداف الاقتصادية المطلوبة ما لم يتم استغلالها بشكل الأمثل لكي يحقق منها نمو اقتصاديا، فلإنسان يستغل هذه الموارد الطبيعية لتحقيق أهداف والغايات الاقتصادية والاجتماعية (القريشي،2010).

رابعاً: التقدم التكنولوجي:

يعتبر هذا العامل أيضاً من أهم العوامل التي تساهم في رفع مستويات النمو الاقتصادي، إذ أن التقدم التكنولوجي وتطبيق المعرفة الفنية يؤدي إلى زيادة مستوى المعيشة للأفراد، وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج بالاستغلال الأمثل لكل عنصر من عناصر الإنتاج.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويعد معدل التقدم التقني من أهم عوامل النمو الاقتصادي في العصر الحالي، وساهمت التكنولوجيا في تنمية الكثير من القطاعات الاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية والسياسية وتطويرها، مما يحفز النمو والعمالة والإنتاجية على المدى القصير والمتوسط والطويل، وزيادة الرفاه الاقتصادي وتحسين الأوضاع الاجتماعية، ويساهم التقدم التكنولوجي في توفير المعلومات بشكل أسرع وأدق وفي الوقت المناسب، من خلال سرعه تبادل المعلومات ومساهمتها في دفع عجلة النمو والاستثمار والمساهمة في الابتكار والإبداع في مختلف القطاعات الاقتصادية (أبو السعود، 2010).

إن التقدم التكنولوجي يساهم في إحداث تطور كبير في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإدخال تحسينات على الكفاءة الإنتاجية والتشغيلية للعمال، وتنويع مصادر الدخل وتعزيز قواعد الإنتاج، وتحقيق مزايا تنافسية وتحسين التدفقات الاستثمارية في هذا القطاع، وبذلك تحسين مستويات المعيشة وزيادة متوسط الدخل الحقيقي للأفراد في المجتمع، وتوفير فرص عمل جديدة التي بدورها تقلل معدل البطالة، والحد من الفقر وتحقيق العدالة الاجتماعية، وأيضاً لما لها من دور مهم في جذب أصحاب رؤوس الأموال وضمان دخولها السوق المحلي، وأحداث نمو ملحوظ في ميزانية الدولة من خلال تدفقات الاستثمارات المباشرة في قطاع التكنولوجيا والقطاعات الأخرى (محبوب،2012).

فوائد النمو الاقتصادي:

من أهم الفوائد التي تنجم عن النمو الاقتصادي (عجيمة وناصيف،2000):

- زيادة الكميات المنتجة والمتاحة من السلع والخدمات للمجتمع.
- زيادة رفاهية الأفراد والمجتمع عن طريق زيادة الدخل والإنتاج ورفع معدلات الأجور.
- زيادة معدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الدخل القومي.
- تقليص حجم البطالة وتخفيض معدلات الفقر في المجتمع.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد.
- تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية شاملة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظريات النمو الاقتصادي:

حظي موضوع النمو الاقتصادي باهتمام واسع في الفكر الاقتصادي، وتم تناوله من العديد من المفكرين الاقتصاديين خلال فترات وحقب زمنية مختلفة وتنطلق من حالة الاستخدام الشامل، في حين تباينت تحليلات النظريات الاقتصادية وروادها ومفكريها ويمكن توضيحها كما يلي:

1- نظرية آدم سمث:

ركز سمث على أن التراكم الرأسمالي هو الدافع الأساسي لعجلة النمو الاقتصادي وأن معدل الاستثمار يتحدد من خلال معدل الادخار وان المدخرات تستثمر بأكملها وهذا يعزز القرار الاستثماري، وركز سمث أيضاً على بيئة المجتمع وأوصى باتخاذ سياسات دافعة لعجلة النمو الاقتصادي وحرية التجارة الخارجية وإلغاء جميع القيود عليها، وحسب سمث فإن تقسيم العمل يرفع الإنتاجية مما يؤدي غلى تحقيق أرباح عالية وزيادة في الدخل ومن ثم يتمكن الأفراد من الاستثمار وهذا يزيد مكن معدل التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي مما يؤدي إلى ظهور الآلات ومعدات جديدة (خشيب،2015).

2- نظرية شومبيتر:

تأثر شومبيتر بالمدرسة النيوكلاسيكية فيما يتعلق بالمكونات الرئيسية للمجتمع وذلك باعتباره أن النظام الرأسمالي هو الدافع الرئيسي للنمو الاقتصادي، وقد ظهرت أفكار شومبيتر في كتابه للتطور الاقتصادي عام 1911م. وقد وضع شومبيتر نظريته للنمو الاقتصادي على ثلاث أسس:

أ) المنظم: وهو المحرك الرئيسي لعجلة النمو الاقتصادي يقوم بتوجيه واستثمار رأس المال بالشكل الأمثل كما ويعمل على ابتكار طرق جديدة للتوليف بين عناصر الإنتاج وبوجود التقدم التكنولوجي يستطيع المنظم التعامل مع عوامل الإنتاج.

ب) الابتكارات: تقوم الابتكارات بدورا هاما في عملية النمو الاقتصادي متمثلة في اكتشاف موارد وسلع جديدة واستحداث طرق إنتاجية جديدة واستثمار الموارد البشرية والتكنولوجية.

ج) الاستثمار والادخار: يرى شومبيتر أن الطبقة العامة هي من تقوم في الادخار وذلك عكس الكلاسيك، وقام بتقسيم الاستثمار لنوعيين:

- الاستثمار التلقائي ويتحدد بعوامل طويلة الأجل تتعلق بالابتكارات ويتم تمويلها بالاقتراض المصرفي، ومن خلال اكتشاف موارد جديدة والتقدم التكنولوجي.
- الاستثمار التابع وهو عبارة عن دالة لحجم النشاط الاقتصادي ويعتمد على الأرباح وسعر الفائدة والدخل والمبيعات وهذا يعتمد على معدل الاستثمار(بخاري،2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- نظرية سولو سوان:

لقد تم التركيز بشكل عام على التراكم الرأسمالي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي وكذلك التقدم التكنولوجي الذي قام بتفسيره سولو سوان. قام سولو سوان بتقديم نموذجه عام 1956 وعلى أثره حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1987 ولقب بأب النمو الاقتصادي، وفي نموذج سولو سوان مع ثبات العوامل الأخرى فإن معدلات نمو الادخار والاستثمار هي محددات هامة للنمو الاقتصادي، وأن معدلات نمو الاستثمار تؤدي إلى المزيد من التراكم الرأسمالي، وبإدخال عامل التقدم التكنولوجي والابتكار سيقابل ذلك زيادة في الناتج المحلي الإجمالي (Guerrini, 2015).

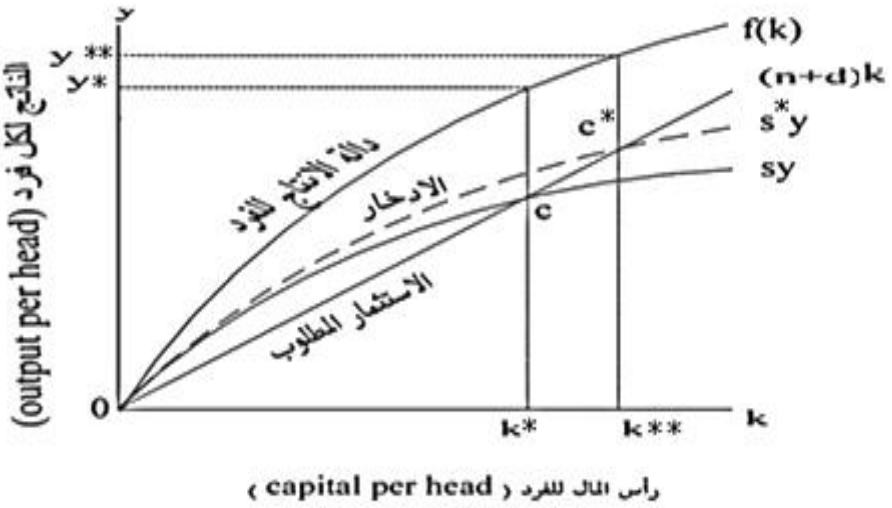

الشكل رقم (١) نموذج سولو سوان مع أثر معدل الاستثمار على النمو الاقتصادي

المصدر: (الكواز،2007)

ومن خلال استعراض نظريات النمو الاقتصادي السابقة يلاحظ أنها تحدثت عن التقدم التكنولوجي والاستثمار ودوره في النمو الاقتصادي واعتبرت أن محرك عجلة النمو الاقتصادي هو الاستثمار والتقدم التكنولوجي ويرى الباحث أن التقدم التكنولوجي ودوره في الاقتصاد بحد ذاته يمثل دافع للاستثمار بتكنولوجيا الحديثة (قطاع الاتصالات)، لما تلعبه التكنولوجيا من تسارع بزيادة الإنتاجية بما تقدمه من منتجات ذات تقنية عالية الدقة مع أتساع نطاق استخدامها حول العالم وتزايد الاستثمار بها وتحسين الخدمات ودورها في التسويق الإلكتروني(عمليات البيع والشراء).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار بقطاع الاتصالات وأثره على النمو الاقتصادي الأردني:

يعد الاقتصاد الأردني من الاقتصاديات الناشئة المفتوحة على العالم الخارجي وهو عرضة للعديد من الصدمات على المستوى المحلي والخارجي، ويعتمد الاقتصاد الأردني على قطاع الخدمات والتجارة والسياحة وبعض الصناعات الاستخراجية والاستثمار حيث يعتمد الاقتصاد الأردني على الاستثمار بشكل كبير وفي ضل التقدم التكنولوجي الهائل أولى الأردن الاستثمار بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات اهتماماً كبيراً كالاستثمار بقطاع الاتصالات إذ يعد هذا القطاع في الأردن من ضمن القطاعات ذات التأثير الإيجابي على الاقتصاد وأكثر القطاعات نموا تصل إلى 50% سنويا وتعتبر قطاعات الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطبيقات الإنترنت الأسرع نموا ضمن قطاع الاتصالات والأكثر استقطاب للاستثمار كونه يمتاز بالنمو السريع ومساهمته الفعالة في حل مشكلة البطالة وتعزيز الشراكة بين القطاع العام ومساهمته أيضا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي الأردني.

الجدول رقم (١) تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن للفترة(2000-2008).

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
الخط الثابت	55.7	90.1	38.2	11.5	10	12.3	12.7	12.2	23
الخلوي	92.9	89.2	93.3	92	100.3	137	139	92.5	65
الإنترنت	4.3	5.5	3.5	1.5	0.7	5.6	5.6	11.1	22
المجموع	152.9	184.8	135	105	110.8	154.9	157.3	115.8	110
GDP	5998.6	6363.7	6794.0	7228.8	8090.7	8925.4	10675.4	12131.4	15593.4
معدل النمو% GDP	3.82	6	6.76	6.4	11.92	10.32	19.6	13.63	28.53

مصدر بيانات الاستثمار: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، trc.gov.jo
مصدر GDP: البنك المركزي الأردني – قاعدة البيانات الأساسية، www.cbj.gov.jo

من خلال الجدول رقم (١) نلاحظ معدلات تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لكل سنه إذ بلغ حجم الاستثمار 152.9 مليون دينار سنة 2000 وقابل ذلك معدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3.82% ويعود ذلك لإضافة الأردن خدمة الشبكة الرقمية المتكاملة (ISDN/PRL) ودخول الأردن كعضو في منظمة التجارة العالمية وعلى أثره قامت الأردن بتحرير قطاع الاتصالات بالكامل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفي سنة 2001 أرتفع حجم الاستثمار ليصل إلى 184.8 مليون دينار وقابل ذلك معدل نمو بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6% عن سنة 2000 ويعود ذلك لإصدار الأردن قانون أكد استقلالية هيئة قطاع الاتصالات، وإطلاق خدمة الاتصالات العالمية (GMPCS) وتم بيع ما نسبته 40% من حصص شركة الاتصالات الأردنية إلى البنك العربي وشركة فرانس تيليكوم، وفي سنة 2004 بلغ حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات 110.8 مليون دينار مقابل نموا بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 11.92%عن سنة 2003 وذلك على أثر إصدار رخصة مشغل إضافي في قطاع الاتصالات المتنقلة ومنح شركة أمنة رخصة لتقديم خدمة الاتصالات المتنقلة

ومن خلال الجدول نلاحظ أيضاً أن خلال السنتين (2006,2005) زيادة بحجم الاستثمار بقطاع الاتصالات ويعود ذلك إلى قيام الأردن بتحرير قطاع الاتصالات وتطوير بيئة الاستثمار وعمل برامج لاستقطاب جهات جديدة للاستثمار بقطاع الاتصالات وتعديل قانون الاستثمار وقيام الأردن بإعطاء رخص في مجال خدمة الاتصالات اللاسلكية (FBWA) وقابل ذلك نما معدل الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (10.32% ,19.6%) على التوالي، وفي سنة 2008 تراجع معدل الاستثمار حيث وصل إلى 110 مليون دينار مقارنة بسنة 2007 وذلك على أثر خصخصة شركة الاتصالات الأردنية بالكامل ببيع 51% من أسهم الشركة إلى شركة فرانس تيليكوم.

الجدول رقم (٢) تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن للفترة(2009-2017)
حجم الاستثمار: بالمليون دينار.
GDP: بسعر السوق الجاري

السنة	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الخط الثابت	24	19	14	11	14	19	20	23	25
الخلوي	120	124	104	122	129	258	264	77	65
الإنترنت	31	16	11	7	12	8	6	5-	4
المجموع	175	159	129	140	155	285	290	95	132
GDP	16912.2	18762	20476.6	21965.5	23851.6	25437.1	26637.4	27444.9	28753.3
معدل النمو% GDP	8.45	10.93	9.13	7.27	8.59	6.65	4.42	3	4.76

مصدر بيانات الاستثمار: هيئة تنظيم قطاع الاتصالات، trc.gov.jo
مصدر GDP: البنك المركزي الأردني – قاعدة البيانات الأساسية، www.cbj.gov.jo

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال الجدول رقم (٢) نلاحظ معدلات تطور حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات في الأردن مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي لكل سنه إذ أرتفع حجم الاستثمار إلى 175 مليون دينار سنة 2009 عن سنة 2008 ويعود ذلك لإضافة تقنيات وخدمات جديدة إلى السوق كخدمة (VoIP) وترخيص 78شركة اتصالات وتم منح شركة أورنج للاتصالات رخصة تقديم خدمات الجيل الثالث، وقابل ذلك نمواً بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 8.45% عن سنة 2008. وفي سنة 2012 أرتفع حجم الاستثمار بقطاع الاتصالات ليصل إلى 140مليون دينار وذلك على أثر منح شركة زين وأمنية للاتصالات رخص خدمات الجيل الثالث مقابل نموا بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7.27% عن سنة 2011 ، وفي سنة 2014 وصل حجم الاستثمار إلى 285 مليون دينار وهو الأعلى حجم خلال فترة الدراسة وقابله نموا بالناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.65% عن سنة 2013 ويعود هذا إلى تحسين مستوى وجودة نظام الاتصالات من خلال فحص وقياس جودة خدمات الاتصالات بتقنيات (LTE,GSM,3G)، وإصدار رخص فئوية لا 73 شركة اتصالات في الأردن وإصدار رخص خدمات الجيل الرابع ومنح ثلاثة شركات (أورنج، زين، أمنية) اتصالات تراخيص ترددات (1800M,G ,2100MH).

خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022) :

قطاع الاتصالات:

هدفت هذه الخطة إلى زيادة الاستثمار بقطاع لاتصالات من خلال تقديم التسهيلات والحوافز للشركات الصغيرة والناشئة ودعم القطاعات البنكية والتجارة الإلكترونية والنقل كقطاعات محركة للاستثمار في قطاع الاتصالات ومراجعة التشريعات القانونية لتخفيف الأعباء الضريبية والرسوم المفروضة على قطاع الاتصالات وتعديلها بما يساهم في تشجيع الاستثمار بهذا القطاع.

كما وهدفت خطة تحفيز النمو الاقتصادي بما يخص قطاع الاتصالات إلى ما يلي:

1- استخدام السياسات الرقمية لتعزيز توظيف التكنولوجيا.

2- اعتماد سياسة البيانات المفتوحة وسياسة أمن وحماية المعلومات.

3- أشراك القطاع الخاص بتفعيل دور البريد ومحطات المعرفة.

4- اعتماد سياسة رقمنه الاقتصاد الأردني.(www.egp.jo)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث- الدراسات السابقة

الدراسات العربية :

1- دراسة (2011) الشوربجي بعنوان: أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي لعدد ١٧ دوله عربيه خلال الفترة من (2000-2009) ولتحقيق هدف هذه الدراسة تم استخدام منهج Panel (data)من خلال تطبيق ثلاثة نماذج هي: نموذج الانحدار (PRM)، نموذج الآثار الثابتة (FEM)، نموذج الآثار العشوائي(REM). تلخصت نتائج الدراسة إلى وجود اثر إيجابي ومعنوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي. ويعني أن زياده استخدام كل من الإنترنت والخط الثابت والخط الخلوي أدت إلى زياده متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP). ويجب على الحكومات الدول العربية تكثيف الجهود لزيادة الاستثمار في قطاع الاتصالات والمعلومات لما له من تأثير إيجابي مباشر وغير مباشر على النمو الاقتصادي، وبذلك زيادة لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

2- دراسة (2016) الزين بعنوان: تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الجزائر.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص الواقع التكنولوجي في الجزائر للفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠٠٤) باستخدام مؤشرات وأدوات القياس التي تعكس وضعية العامة لهذا القطاع، والمتمثلة في مؤشر الهاتف النقال، ومؤشر الإنترنت، ومؤشر الهاتف الثابت، ومؤشر عدد الحواسيب كونها تساهم في جذب الاستثمار وتنميه رأس المال البشري وبالتالي زيادة النمو الاقتصادي وتحقيق التكامل الاقتصادي، والتي تستدعي من الجزائر دعم هذا التقدم التكنولوجي والمعلوماتي لما له من مساهمه في زيادة الناتج المحلي، وبالإضافة لجذب الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة. وإن لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة في الابتكار وهي من الأساسيات التي تعنى بها الجزائر وتحاول تطويرها من خلال دعم البنية التحتية، وتعديل التشريعات المتعلقة بها، وتكثيف استخدامها عن طريق البرامج التنموية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدراسات الأجنبية :

1- دراسة Bansal & Gupta (2013) بعنوان: أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية في الهند.

Foreign Direct Investment in India Study of the Telecommunications Industry.

هدفت هذه الدراسة لربط الاستثمار المباشر الدولي في صناعة الاتصالات خلال الفترة الزمنية (1991-2003) لتوضيح حقيقة تحتاج الدول النامية ومنها الهند وتكوين رأس مالها المنخفض، والحاجة إلى مستوى عال من الاستثمار، وتطوير البنية التحتية الاقتصادية الأساسية، واستغلال الموارد الإنتاجية، والتخلف في التكنولوجيا، وملء الفجوة أصحاب المشاريع الخاصة. لذلك، مثلها مثل بلدان أخرى. الهند تعتمد أيضا على رأس المال الأجنبي والتكنولوجيا للتنمية الاقتصادية. وأوضحت وجود نظام تنظيمي مستقر وشفاف وغير تمييزي وهو أفضل طريقة لجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية. الاستثمار الأجنبي المباشر في الاتصالات يجلب نقل التكنولوجيا ورأس المال الضخم، وزيادة تنافسية في السوق، والتي تساعد على تطوير الاتصالات الوطنية.

2- دراسة Olalekan (2013) بعنوان: أثر الاستثمار في الاتصالات على النمو الاقتصادي في نيجيريا.

The Effect of Investment in Telecommunication on Economic Growth: Evidence from Nigeria.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار الحقيقي في الاتصالات على النمو الاقتصادي في نيجيريا. وتشمل الدراسة الأيدي العمالة المستخدمة، ورأس المال، والاستثمار الحقيقي في الاتصالات السلكية واللاسلكية في نيجيريا للفترة الزمنية (1980-2010). ويستند نموذج الدراسة على نظرية النمو المعزز لسولو سوان وتم تقدير نموذج النمو من خلال المربعات الصغرى (OLS) حيث العمالة ورأس المال والتكنولوجيا هي المحددات الوحيدة للنمو الاقتصادي. ويقدر النمو من خلال المربعات الصغرى وتعديلها بشكل كامل، التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ. وتظهر النتيجة أن العمالة المستخدمة، ورأس المال، والاستثمار الحقيقي في إمدادات الاتصالات السلكية واللاسلكية ذات دلالة إحصائية إلى أن هنالك توازن في النمو الاقتصادي على المدى القصير في نيجيريا. وبذلك فإن النمو الاقتصادي إيجابي ويمكن تحقيقه عند تنفيذ سياسات تتسم بالكفاءة والتنسيق الجيد فيما يتعلق بإنتاجية العمل، وإدارة الأسعار، وتشجيع الاستثمار.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- دراسة Gruber & Koutroumpis (2014) بعنوان الاتصالات المتنقلة وتأثيرها على التنمية الاقتصادية في جميع أنحاء العالم.

Mobile telecommunications and the impact on economic development.

هدفت هذه الدراسة لقياس الأثر الاقتصادي على الجوال والاتصالات السلكية واللاسلكية في جميع أنحاء العالم خلال الفترة الزمنية (1990-2008). فمن النتائج الرئيسية التي توصلت لها هذه الدراسة إلى أن انتشار الاتصالات المتنقلة لها أثر بشكل كبير على حجم نمو في الناتج المحلي الإجمالي ونمو الإنتاجية باستخدام الانحدار المتعدد. وبذلك وقد أظهرت دراسة الحالة الاقتصادية الجزئية أدلة قوية من أجل تحسين الأثر الناجم عن اعتماد الاتصالات المتنقلة. الاتصالات المتنقلة تؤثر تأثيرا عميقا على العلاقات عبر مختلف قطاعات الاقتصاد والأداء العام للاقتصاديات. وبالتالي سياسات تحبذ الانتشار، مثل تحرير القطاع، واعتمدت الاستثمارات الخاصة على أساس واسع النطاق، بما في ذلك عناصر الدعم 38 أقل البلدان نمواً. في الواقع، في هذه البلدان لا تزال آثار الشبكة من قبل وانخفاض معدل اختراق الهواتف النقالة، وبالتالي لا تزال آثار النمو تنخفض.

٤- دراسة Alliyu (2016) بعنوان: البنية التحتية للمعلومات والاتصالات والنمو الاقتصادي في نيجيريا.

Information and telecommunication infrastructure and economic growth from Nigeria.

هدفت هذه الدراسة لقياس أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة الزمنية (1980-2012) باستخدام نموذج الانحدار أظهرت نتائج الدراسة باستخدام اختبار التكامل المشترك وجود علاقة طويلة المدى بين متغيرات الدراسة، وإن الاستثمار في قطاع الاتصالات والتكنولوجيا المعلومات أكثر فعالية من الاستثمار الحكومي التي تقوم به الدولة لما في ذلك من فعالية في تحسين ورفع الناتج المحلي الإجمالي في نيجيريا. وقد أثر التطور الذي حصل في نيجيريا في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لما لها من تأثير كبير على النمو الاقتصادي، ولذلك أوصت الدراسة الحكومة النيجيرية زيادة أنفاقها على قطاع الاتصالات وجذب الاستثمارات الأجنبية في قطاع الاتصالات من أجل زيادة النمو الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- دراسة Kauf and Niebel (2016) بعنوان: الآثار الاقتصادية لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت ذات النطاق العريض في منطقة رابطة جنوب آسيا لتعاون الإقليمي.

The economic impacts of telecommunications networks and broadband internet.

هدفت الدراسة لتوضيح الآثار الاقتصادية لشبكات الاتصالات السلكية واللاسلكية والإنترنت ذات النطاق العريض، والتفريق بين السلكي والتكنولوجيات اللاسلكية فضلاً عن توافر النطاق العريض، وبأتباعها منهجية (Panal data) وطبقت هذه الدراسة على 25 دولة في العالم للفترة الزمنية (1991-2015)، وبالتالي راجعت الدراسات التي تدرس التأثيرات على النمو الاقتصادي والعمالة والإقليمية والتنمية، فضلا عن الإنتاجية والأداء الثابت. وبذلك بتحديد الثغرات البحثية الرئيسية كما وأنها توفر معلومات مفيدة لصانعي السياسات بشأن وأهمية شبكات الاتصال. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن الخدمات التي يقدمها قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي اكتسبه القطاعان العام والخاص على حد سواء قد عززت الاقتصاد بدرجة كبيرة في منطقة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

٦- دراسة Sharif (2016) بعنوان: دور الاتصالات السلكية واللاسلكية في التنمية الاقتصادية لبنغلاديش.

The role of telecommunication over the economic development of Bangladesh.

هدفت الدراسة لتحليل العلاقة بين مختلف المتغيرات في إطار الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنمية الاقتصادية في بنغلاديش للفترة الزمنية (1999-2014)، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت تحليل الانحدار كأسلوب إحصائي. كما وأن للاتصالات دور مهم للحفاظ على تدفق مستمر وفوري في مشاركة المعلومات من منظور الأعمال في العمليات الاقتصادية في العالم الحديث، للعثور على العلاقة بين الاتصالات والتنمية الاقتصادية ونسبة مساهمة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي، والاتصالات السلكية واللاسلكية وفوري في مشاركة المعلومات، من خلال الاتصالات والاتصالات لها تأثير كبير على الاقتصاد في الأجل ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل العمالة وما إلى ذلك من خلال نماذج انحدار، وتشير الدراسة إلى أن الاتصالات السلكية واللاسلكية لها تأثير كبير وإيجابي على التنمية الاقتصادية في بنغلاديش.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- دراسة Sajjad (2017) بعنوان: الاتصالات السلكية واللاسلكية وأثرها على التنمية الاقتصادية لبلدان رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

Telecommunication and Its Impact over the Economic Development of SAARC Countries.

هدفت الدراسة لقياس تأثير الاتصالات سلكية واللاسلكية على النمو الاقتصادي للفترة الزمنية (1975-2015)لبلدان رابطة آسيا للتعاون الإقليمي. ولتحقيق هدف الدراسة استخدمت تحليل الانحدار المتعدد .وتشير العلاقة الإيجابية مع الاتصالات السلكية واللاسلكية والتنمية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار في الاتصالات سلكية واللاسلكية سيعزز بوضوح التنمية الاقتصادية. وأيدت هذه النتيجة أيضا الاستنتاجات السابقة التي وجدت فيها علاقة هامة. والاتصالات السلكية واللاسلكية هي واحدة من العوامل الأكثر تأثيرا التي تدعم تعزيز قطاع الأعمال، فضلاً عن الجوانب الأخرى للاقتصاد. الاتصالات السلكية واللاسلكية تعزز زيادة مستويات الإنتاجية التي فهي من العوامل الاقتصادية الهامة لزيادة معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي الإجمالي. وإن من محددات النمو الاقتصادي من حيث المتغيرات المؤثرة ذات الصلة مثل الكثافة الهاتفية والاستثمار في قطاع الاتصالات والإيرادات من صناعة الاتصالات ونسبة الإيرادات من الناتج المحلي الإجمالي ومستخدمي الإنترنت.

٨- دراسة Matalqah & Warad (2017) بعنوان: تأثير البنية التحتية للاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية.

The Impact of Telecom Infrastructure on the Economic Growth.

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم أثر الاستثمار في قطاع الاتصالات على النمو الاقتصادي في ١٢دولة عربية خلال سلسلة الزمنية (1997-2015)، واستخدمت في تحليل البيانات تقنيات الاقتصاد القياسي المتقدمة، مثل المربعات الصغرى العادية المعدلة بالكامل، وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار في البنية التحتية لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية له تأثير إيجابي ومهم على النمو الاقتصادي في البلدان غير المنتجة للنفط على المدى البعيد؛ فإنه يدل على أن زيادة 10٪ في العدد من مشتركي الاتصالات يؤدي إلى زيادة بنسبة 3٪ في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في هذه البلدان. وتظهر النتائج أيضا أنه ليس هناك أي تأثير للاتصالات السلكية واللاسلكية على النمو الاقتصادي للبلدان المنتجة للنفط. وفي ضوء النتائج المذكورة أعلاه، ينبغي أن يتولى واضعو السياسات تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات في الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ما يميز الدراسة الحالية عن باقي الدراسات السابقة:

جاءت هذه الدراسة لمناقشة موضوعين في غاية الأهمية من خلال المتغيرات التي اتخذت مجتمعة والمتمثلة بالاستثمار في قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية للخط الثابت، والخط الخلوي والإنترنت وأثرها على النمو الاقتصادي وتطوره، وتحاول هذه الدراسة بصفتها دراسة أردنية أن تخدم نتائجها وتوصياتها الاقتصاد الأردني بشكل خاص، والاقتصاديات العربية بصفة عامة عند اتباعها أحد محددات الاستثمار لتسليط الضوء على القرارات المالية التي تتخذها الدولة لما لها من أهمية بالغة وملموسة في الحياة الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث : منهجية الدراسة والنتائج والتوصيات

منهجية الدراسة:

قامت الباحثة من خلال هذا الفصل التطرق إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، بالإضافة إلى التعريف بالمتغيرات الاقتصادية التي يتم اختيارها وسبب اختيارها مع الإشارة إلى مصادرها، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيراً تبيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

مصادر جمع المعلومات:

وتم الرجوع في جمع البيانات إلى المصادر التالي:

- المصادر الأولية: التي تتعلق بتغطية الإطار النظري للدراسة، والتي تم جمعها إلى الكتب والدوريات والمجلات العلمية المحكمة والرسائل الجامعية الدراسات السابقة بموضوع الدراسة.
- المصادر الثانوية: متمثلة بتقارير البنك المركزي الأردني وتقارير هيئه قطاع تنظيم الاتصالات ودائرة الإحصاءات العامة.

الاختبارات المستخدمة:

بسبب التطور في مجال الاقتصاد القياسي وتحليل السلاسل الزمنية، فقد اهتمت الخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية باستقرار أو عدم استقرار تلك السلاسل، وخاصة بعدما نشر Nelson & Plosser (1982) دراستهما التي أكدا فيها أن معظم السلاسل الزمنية المالية للولايات المتحدة الأمريكية تحتوي على جذر الوحدة (Unit Root) أي أن معظم السلاسل الزمنية غير مستقرة (Non-Stationary)، وبالتالي فإن تطبيق الأساليب القياسية التقليدية على بيانات غير مستقرة إحصائياً سيؤدي إلى إظهار نتائج غير دقيقة أو زائفة، لذلك ستقوم الدراسة الحالية بتطبيق اختبارات جذر الوحدة مثل اختبار ديكي فولر وفليبس بيرون ، للتأكد فيما إذا كانت هذه البيانات للمتغيرات المدروسة مستقرة أم غير مستقرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وعند التثبت من وجود جذر الوحدة (Unit Root) في السلاسل الزمنية فيمكن الكشف عن ما إذا كان لديها اتجاه (Trend) أم لا، والمتوفرة ضمن أشكال اختبار ديكي فولر المطور (Augmented Dickey-Fuller)، مع تحديد عدد سنوات الإبطاء لمعرفة هل يحتوي اتجاه أم لا، بحيث يتم إدخاله في حالات إجراء عمليات الانحدار المختلفة، لأن وجود اتجاه في البيانات للمتغيرات الداخلة في نموذج اقتصادي سيؤدي إلى ظهور أثر ذلك الاتجاه في معاملات المتغيرات الأخرى، وإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى نأخذ الفرق الأول ويعاد اختبار الاستقرار مرة أخرى، فإذا لم تكن مستقرة نأخذ الفرق الثاني وهكذا، إلى أن تصبح السلسلة الزمنية الواحدة تتصف بالاستقرار، وعادة لا يتحقق استقرار السلاسل الزمنية إلا بفترات إبطاء أعلى من الدرجة الأولى، لذلك فإن اختبار ديكي فولر لفترة الإبطاء الأولى قد لا تكون مناسباً لإظهار استقرار السلاسل الزمنية، لذلك ستستخدم هذه الدراسة أحد أشكال الاختبار الذي يوفر فترة إبطاء أعلى مثل (Augmented Dickey-Fuller) و(Phillips &Perron).

اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test):

غالباً ما تتسم البيانات الاقتصادية بوجود تغيرات هيكلية تؤثر على درجة استقرار السلاسل الزمنية، لذا يعد تحديد درجة الاستقرار مهماً قبل اختبار العلاقات بين المتغيرات، حيث يتطلب ذلك عدم استقرار البيانات وتكاملها من نفس الدرجة (السحيباني، 2007)، فإذا كانت سلسلة الفروق الأولى من سلسلة المتغير العشوائي مستقرة، فإن السلسلة الأصلية تكون متكاملة من المرتبة الأولى (Integrated of Order1) أي (1).

أما إذا كانت السلسلة مستقرة بعد الحصول على الفروق الثانية (الفروق الأولى للفروق الأولى) فإن السلسلة الأولى تكون متكاملة من الرتبة الثانية أي (2) وهكذا، إذا كانت السلسلة الأصلية مستقرة يقال إنها متكاملة من الرتبة صفر، وهو بذلك لا يحمل جذر الوحدة، أي (I(0))، بشكل عام فإن السلسلة (X_t) تكون متكاملة من الدرجة (d) إذا كانت ساكنة عند مستوى الفروق (d)، لذا فإنها تحتوي على عدد (d) جذر وحدة (Seddighi et al., 2000).

وقد وضحت عدد من الدراسات منها دراسة Nelson and Polsser (1982) أن أغلب السلاسل الزمنية تحتوي جذر الوحدة، وكذلك بينت الدراسات التي قامت بها Stock and Watson (1989) أن مستويات تلك السلاسل الزمنية غير مستقرة. وهذا معناه أن متوسط وتباين المتغير غير مستقلين عن الزمن بوجود جذور الوحدة في أي سلسلة زمنية، والتي من شأنه أن يؤدي إلى وجود ارتباط زائف ومشاكل في التحليل والاستدلال القياسي (العبدلي، 2005).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوجد هناك عدد من الاختبارات التي يمكن استخدامها للتأكد من وجود أو عدم وجود جذر الوحدة، أي لتحديد مدى استقرار السلسلة الزمنية منها طريقة (PP)(1988) Phillips and Perron. واختبار ديكي فوللر المطور (ADF)(Augmented Dickey-Fuller) وقد يختلف (PP) عن (ADF) بكونه لا يحتوي على قيم متباطئة للفروق والذي يأخذ في الاعتبار الارتباط في الفروق الأولى في سلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير العلمي (Nonparametric Correction) ويسمح بوجود متوسط لا يساوي صفر واتجاه خطي للزمن. ويستخدم لاختبار استقرار المتغيرات المستعملة عبر الزمن (Gujarati & Porter, 2009)، والاختبارات التقليدية، لاستقرار السلاسل الزمنية على غرار اختبار ديكي فولر وفيليبس بيرون تختبر فرضية وجود جذر الوحدة (وبالتالي عدم استقرار السلسلة الزمنية) كفرضية عدمية.

طرق علاج عدم الاستقرار في بيانات السلسلة الزمنية:

ولتجنب الآثار التي تنعكس على عدم استقرار وسكون السلسلة الزمنية يجب معالجة استقرارها عن طريق إحدى المعالجات المعروفة مثل طريقة الفروق وطريقة التحويل اللوغريتمى وغيرها.

ومن أهم طرق تحقيق استقرار السلسلة الزمنية هي طريقة الفروق وتقوم هذه الطريقة على مبدأ طرح القيم بعضها من البعض الآخر وغالباً نتيجة هذه العملية الحصول على بيانات قيمتها اصغر من البيانات الأصلية وهذا يعنى تقليل التبادل، وهذه الطريقة تكون صالحة لمجموعة من البيانات على خلاف الطرق الأخرى التي تضع قيوداً على البيانات فمثل التحويل اللوغريتمى استخدامه يشترط عدم وجود قيم سالبة في البيانات، عموما طرقة الفروق من أكثر الطرق استخداماً في البيانات بشكل عام وفي بيانات السلاسل الزمنية بشكل خاص(فندل، 2005).

تحليل الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

يعتبر نموذج تحليل الانحدار المتعدد من أكثر أدوات التحليل الإحصائي استخداماً، ويهتم نموذج الانحدار المتعدد بتقدير الأثر بين متغير كمي، وهو المتغير التابع، وعدة متغيرات كمية أخرى، وهي المتغيرات المستقلة. وينتج عن هذا النموذج معادلة إحصائية خطية يمكن استخدامها لتفسير العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة أو تقدير قيمة المتغير التابع عند معرفة قيمة المتغيرات المستقلة.

ويهتم تحليل الانحدار الخطي المتعدد بدراسة وتحليل أثر عدة متغيرات مستقلة على متغير تابع. وعند استخدام أكثر من متغير مستقل لتفسير التباين في المتغير التابع فنحن نحاول زيادة درجة التفسير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولذلك كلما كانت المتغيرات المستقلة المستخدمة في قياس الانحدار المتعدد ذات ارتباط قوي مع المتغير التابع، كلما زادت درجة التفسير، والعكس صحيح. لذا عند اختيار المتغيرات المستقلة يجب أن تتوفر لدينا درجة كافية من المعرفة مما يوحي بوجود ذلك الارتباط، كما يجب ملاحظة أن كل متغير مستقل وإن كان ضمن مجموعة المتغيرات إلا أنه يعمل بصورة غير تامة، بمعنى أن لا يقدم التفسير بشكل دقيق لوجود عوامل كثيرة يمكن أن تلعب دور في ذلك منها علاقة متغير مستقل بآخر، وارتباط ذلك بدرجة التفسير، لذا في حالة وجود تلك العلاقة فإن ما يفسره ذلك المتغير يحدث نتيجة لكونه متغير مستخدم في المعادلة بالإضافة لوجود عامل آخر ساهم في ذلك التفسير، ويتمثل في علاقة ذلك المتغير مع متغير مستقل أو أكثر من متغير.

نموذج الدراسة:

$$GDP= \alpha+\beta_1 INT+\beta_2 CE+\beta_3 FI +u \ldots\ldots\ldots(1)$$

المتغير التابع :
حيث GDP: النمو الاقتصادي في الأردن
المتغيرات المستقلة :
INT : الاستثمار في الإنترنت
CE : الاستثمار في الخلوي
u_i : المتغير العشوائي

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة:

ومن أجل اختبار استقرارية السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة تم استخدام كل من اختبار ديكي فولر وفيلبس بيرون وذلك للتأكد من استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن عدم استقرارية السلاسل الزمنية يؤدي إلى نتائج انحدار مزيفة غير حقيقية، وبالتالي تم إجراء الاختبارين لمتغيرات الدراسة عند المستوى وتبين من خلال النتائج في الجدول (3) إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين اكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من أخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين، وبالتالي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة أي أن السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهذا يشير إلى أن تأثير كافة الصدمات المؤقتة سوف يتلاشى مع الزمن في المدى الطويل خاصة أن اختبار فيلبس بيرون يأخذ بعين الاعتبار الأخطاء العشوائية واشمل من اختبار (ديكي فولر) وبالتالي البيانات أصبحت جاهزة للتحليل.

جدول رقم (٣) اختبار فيليبس بيرون (PP)واختبار ديكي فولر المطور(ADF)

المتغير		ADF	PP	النتيجة
INT	المستوى	0.4088	0.3978	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0131	0.0410	مستقرة
CE	المستوى	0.1588	0.2444	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0004	0.0030	مستقرة
FI	المستوى	0.0516	0,1535	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0000	0.0024	مستقرة
GDP	المستوى	0.9944	0.9881	غير مستقرة
	الفرق الأول	0.0451	0.0489	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views

وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قامت الباحثة باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (٤) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	3	٠.٠٠٠٠***	٠.٠٠٠٠***

***، **، *، تشير إلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (4) تبين أن البواقي تتسم بالسكون.

نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد (Multiple Linear Regression):

قبل إجراء الانحدار لا بد من إجراء الاختبارات القبلية من أجل الحصول على نتائج حقيقة وليس نتائج مزيفة مثل اختبار التوزيع الطبيعي للبيانات، بحيث إذا كانت البيانات غير موزعة طبيعياً فان نتائج التحليل تكون غير دقيقة ولا يمكن الاعتماد عليها، إضافة إلى اختبار الارتباط الذاتي واختبار تجانس التباين.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار التوزيع الطبيعي:

تم استخدام اختبار (Jarque-Bera test) لاختبار مدى أتباع البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تتبع البيانات التوزيع الطبيعي عندما تكون القيمة الاحتمالية أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (5%) ويوضح الجدول (٥) نتائج الاختبار:

جدول رقم (٥)نتيجة اختبار (Jarque-Bera) حول أتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي

Variable	Jarque-Bera	Probability	النتيجة
INT	2.313115	0.414567	طبيعي
CE	3.045675	0.318126	طبيعي
GDP	3.349870	0.432112	طبيعي

المصدر: إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج EVIEWS

نلاحظ من الجدول أعلاه أن قيمة مستوى الدلالة لكل المتغيرات المدروسة أكبر من القيمة 0.05، أي أنه عند مستوى الثقة 95% لا توجد فروق دالة إحصائياً في توزيع قيم كل المتغيرات عن التوزيع الطبيعي، وبالتالي تقبل فرضية العدم والتي تقول أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وترفض الفرضية البديلة التي تقول أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي.

- اختبار الارتباط الذاتي:

تم استخدام اختبار Breusch-Godfrey للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء ويتضح من النتائج في جدول (6) ومن خلال قيمة الاحتمالية والتي كانت اكبر من 5% عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء حيث يتم قبول فرضية العدم التي تنص على عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

جدول رقم (٦) نتائج اختبار الارتباط الذاتي

	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:		
0.5401	Prob. F(2,12)	15.12038	F-statistic
0.2298	Prob. Chi-Square(2)	12.88646	Obs*R-squared
		Dependent Variable: RESID	
		Date: 03/16/18 Time: 15:47	
		Sample: 2000 2017	
		Included observations: 18	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- اختبار تجانس التباين للأخطاء :

تم استخدم اختبار Breusch-Pagan-Godfrey، حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (7) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت أكبر من 5% إلى قبول الفرضية العدمية التي تنص على تجانس التباين للأخطاء.

جدول رقم (٧) نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
0.8093	Prob. F(3,14)	0.322130	F-statistic
0.7621	Prob. Chi-Square(3)	1.162272	Obs*R-squared
0.8873	Prob. Chi-Square(3)	0.639668	Scaled explained SS
		Test Equation:	
		Dependent Variable: RESID^2	
		Method: Least Squares	
		Date: 03/16/18 Time: 15:48	
		Sample: 2000 2017	
		Included observations: 18	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

اختبار الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة :

تم حساب معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة حيث يتبين من النتائج في الجدول رقم (8) عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة وبالتالي أصبحت البيانات جاهزة للتحليل.

جدول رقم (٨) نتائج اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة

LCE	LFI	LINT	
0.03	0.12	1	LINT
-0.24	1		LFI
1			LCE

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- نتائج الانحدار المتعدد:

يبين الجدول رقم (9) نتائج الانحدار للمتغيرات المستقلة (الاستثمار في الإنترنت، الاستثمار في الخلوي، الاستثمار في الخط الثابت) على النمو الاقتصادي في الأردن.

- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0$و05) الاستثمار في الخلوي على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 0.25 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زياد الاستثمار في الخلوي بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (0.25) مع ثبات العوامل الأخرى.
- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للاستثمار في الإنترنت على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 0.35 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زياد الاستثمار في الإنترنت بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (0.35) مع ثبات العوامل الأخرى.
- إما متغير الاستثمار في الخط الثابت فكان أثره غير معنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.13 وهي اكبر من 5%.
- ومن خلال قيمة R^2=0.54 يتبين إن 0.54 من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن سببها الاستثمار في الخلوي والاستثمار في الإنترنت حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير موجودة بالدالة.
- كما يتبين من خلال قيمة إل F (3.744) ومعنويتها (0.036) إن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٩) نتائج تحليل الانحدار المتعدد

		Dependent Variable: LGDP		
		Method: Least Squares		
		Date: 03/16/18 Time: 15:44		
		Sample: 2000 2017		
		Included observations: 18		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0001	5.170402	1.663771	8.602365	C
0.0163	2.536447	0.101915	0.258502	LCE
0.0141	2.802171	0.126606	0.354771	LINT
0.036426	Prob(F-statistic)		0.496257	Adjusted R-squared

المصدر: من إعداد الباحثة – مخرجات برمجية E-Views.

النتائج:

وتبين من خلال النتائج ما يلي:

1- إن جميع المتغيرات غير مستقرة عند المستوى، حيث ان قيمة المعنوية لكلا الاختبارين أكبر من 5%، وبالتالي يتم قبول فرضية العدم التي تنص على وجود جذر الوحدة (عدم استقرار السلسلة الزمنية) ، وبالتالي لابد من اخذ الفرق الأول لكافة المتغيرات ومن ثم إعادة الاختبار، وبعد اخذ الفرق الأول تبين من خلال الاختبارين (ديكي فولر وفيليبس بيرون) ومن خلال قيمة المعنوية والتي كانت اقل من 5% لكلا الاختبارين ، وبالتالي السلسلة الزمنية لمتغيرات الدراسة أصبحت مستقرة.

2- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) الاستثمار في الخلوي على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 0.25 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فإن زياد الاستثمار في الخلوي بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (0.25) مع ثبات العوامل الأخرى،وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة Kauf and Niebel (2016) و Matalqah and Warad (2017).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3- وجود أثر إيجابي وذو دلالة إحصائية للاستثمار في الإنترنت على النمو الاقتصادي في الأردن، إذ بلغت قيمة الـ β 0.35 وبمعنوية اقل من 5% وبالتالي فان زياد الاستثمار في الإنترنت بمقدار وحدة واحدة يودي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأردن بمقدار (0.35) مع ثبات العوامل الأخرى وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الزين (2017).

4- أما متغير الاستثمار في الخط الثابت فكان أثره غير معنوي إذ بلغت قيمة المعنوية 0.13 وهي أكبر من 5%.

5- ومن خلال قيمة R^2=0.54 يتبين أن 0.54 من التغيرات في النمو الاقتصادي في الأردن سببها الاستثمار في الخلوي والاستثمار في الإنترنت حين ترجع باقي التغيرات إلى عوامل أخرى غير موجودة بالدالة.

6- كما يتبين من خلال قيمة الـ F (3.744) ومعنويتها (0.036) أن النموذج صالح لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

التوصيات:

1- أثبتت النتائج أن الاستثمار بقطاع الاتصالات له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي الأردني لذا يجب توسيع مجال الاستثمار بقطاع الاتصالات وتطوير بنيته التحتية.

2- أثبتت النتائج أن الاستثمار بالإنترنت له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على النمو الاقتصادي لذا يجب الاستثمار بقطاع الإنترنت من خلال تصميم شبكات حديثة لتوفير المعلومات للمستثمرين.

3- توصي الدراسة بعمل دراسات أخرى حول تأثير الاستثمار بقطاع التكنولوجيا الحديثة ورقمنة الاقتصاد الأردني على النمو الاقتصادي في الأردن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة المراجع

أولاً- المراجع العربية:

أبو إسماعيل، خالد (2012). نظرة جديدة للنمو الاقتصادي نحو مجتمعات عربية منتجة وشاملة، بيروت: منظمة العمل الدولية.

أبو السعود، محمد سيد (2010). الإمكانيات التكنولوجية والنمو الاقتصادي. المعهد العربي للتخطيط بالكويت، (٦٥).

البارودي، سيرين بدري توفيق (2010). دور اقتصاد المعرفة في استدامة القدرة التنافسية للمصارف التجارية، الموصل: الدار الجامعية للطباعة والنشر.

بخاري، عبلة عبد الحميد (2017). التنمية والتخطيط الاقتصادي، جدة: جامعة الملك عبد العزيز.

بن الزبن، إيمان (2016). تشخيص قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال بالجزائر. مجلة الدراسات الكمية، (٢).

البنا، محمد (2000). التنمية الاقتصادية والتخطيط الاقتصادي، جامعة الملك عبدالعزيز.

البنك المركزي الأردني، www.cbj.gov.jo

التقارير السنوية لهيئة تنظيم قطاع الاتصالات، أعداد مختلفة' trc.gov.jo

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (2014). تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، الأمم المتحدة، الدورة السابعة عشر.

توكر، نرمين (2012). قطاع الاتصالات ونقائه المعلومات في فلسطين. أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني.

جوده، محفوظ (2014). الاستثمار والتمويل: بين النظرية والتطبيق، عمان، الناشر: دار زهران للنشر والتوزيع.

حمدان، سمير والبشير، عبد الكريم (2017). نظريات الدورات الاقتصادية الحديثة وصراع السياسات الاقتصادية دراسة نظرية تحليلية لتطور نظريات الدورات الاقتصادية وسياساتها. مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، (١٦).

خشيب، جلال (2015). النمو الاقتصادي، شبكة الآولكة.

خطة تحفيز النمو الاقتصادي الأردني (2018-2022)- قطاع الاتصالات،www.egp.jo

خواني، ليلى، وشعيب، بغداد (2010). التحليل القياسي لدالة الطلب على الاتصالات السلكية واللاسلكية في الجزائر. مجلة الغري الاقتصادية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

داود سليمان، جمال (2017). اقتصاد المعرفة. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.

ربيع، محمد عبد العزيز (2017). التنمية المجتمعية المستدامة، الناشر: Ktab INC.

رشيد، ساطور، شكري، بن زعرور(2017) أثر تنوع الاستثمار الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر. مجلة المتكاملة للأعمال، MPRA،78785.

السحيباني، صالح إبراهيم (2007). سوق الأسهم والنمو الاقتصادي علاقات الارتباط والسببية، اللقاء السنوي السادس عشر لجمعية الاقتصاد السعودي (الخدمات المالية في المملكة العربية السعودية)، جامعة الملك سعود، الرياض.

سوسق، إسماعيل أيمن (2014). مدى اعتماد المستثمرين على التحليل المالي في سوق دمشق على الأوراق المالية. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، ٣٦(٤).

الشوربجي، مجدي (٢٠١١). أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النمو الاقتصادي في الدول العربية. الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في الاقتصاديات لحديثة.

عاصم، خلود (2013). دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين جودة المعلومات وانعكاساته على التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية.

عبد العال، نشأت (2016). الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي، الإسكندرية، مصر: دار الفكر الجامعي.

العبدلي، عايد (2005). تقدير أثر الصادرات علة النمو الاقتصادي في الدول الإسلامية: دراسة تحليلية قياسية. مجلة مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، 9(27).

عجيمة، محمد عبدالعزيز ونصيف، إيمان عطية (2000). التنمية الاقتصادية دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية: الدار الجامعية.

علاونة، عاطف(2008). الاستثمار في أسواق رأس المال ودورها في جذب الاستثمارات الأجنبية. دمشق، الملتقى الدولي السادس للمؤسسات المالية والاستثمارية.

العلمي، حسين (2013). دور الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية الاقتصادية، المركز الجامعي.

القريشي، محمد صالح تركي (2010). علم اقتصاد التنمية، (ط١)، الأردن: إثراء للنشر والتوزيع.

القريشي، مدحت (2007). التنمية الاقتصادية نظريات وسياسات وموضوعات، الأردن: دار وائل.

الكواز، أحمد (2007). مفاهيم معدلات النمو الاقتصادي، الكويت: المعهد العربي للتخطيط.

محبوب، عبد الحفيظ عبد الرحيم (2012). أثر التقدم التكنولوجي وثروة المعلومات على النمو الاقتصادي. المركز العربي لأبحاث الفضاء الإلكتروني.

الهادي، محمد محمد (2001). تكنولوجيا المعلومات وشبكة الاتصالات، Ktab INC.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً- المراجع الأجنبية:

Alliyu, W. (2016). Information and telecommunication infrastructure and economic growth: an experience from Nigeria. **Serbian journal of management**, 275-289.

Bansal, S. & Gupta, S. (2013). FDI,S in India study of Telecommunication industry. **International Journal of advanced research in management and social sciences,** ISSN: 2278-6236.

Buigues, P. & Rey, P. (2004). The economics of antitrust and regulation in telecommunications. **Perspectives for the new European**, HE8085.

Buiter, W. (2003). An appreciation of his contribution to economics. originally published in the **Economic Journal**, 113 (491).

Chu, S. (2013). Internet, Economic Growth and Recession. **Modern Economic**, 43A023.

Eklund, J. (2013) Theories of investment: A theoretical review with empirical applications. **Journal of Economic Literature**, 32(4), 1816-1831.

Gruber, H. & Koutroumpis, P. (2014). Mobile telecommunications and the impact on economic development. **Economic Policy**, 26(67).

Guerrini, L. (2005). The Solw- Swan model a bounded population growth rate. **Journal Mathematical Economics**, 42(1).

Gujarati, D. and Porter, D. (2009). **Basic Econometrics**, (5th ed.). International Edition, McGraw Hill.

Hudea, O. (2015). Classical, Neoclassical and new classical their impact on macroeconomic modeling**. Procedia Economic and Finance**, 309-312.

Kamel, S., Tawil, M. & Rateb, D. (2009). The impact of ICT investment on economic development in Egypt. **The Economic Journal on information systems, EJISDC**, 36, 1-2.

Kauf, B. & Niebel, T. (2016). The economic impacts of telecommunications **networks and broadband** broadband internet: A survey. **Centre for European economic research,** No,16-056.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Kumbhar, V. (2013). Communication and economic development. **SSRN Electronic Journal,** DOI:11.2146

Matalqah, M. Warad, T. (2017). The impact of telecom infrastructure on the economic growth: the case of oil- producing and non- oil producing Arab countries. **International Journal of Economics and Financial,** Issn: 2046-4138.

Murphy, B. (2016). Macroeconomics the theory of investment. **Journal ECON 2204,** Ch 17.

Nelson and Plosser (1982). Trend and random walks in macroeconomic time series. **Journal of Monetary Economics**, 10, 139-162.

Olalekan, D. (2013). The effect of investment in telecommunication on economic growth: evidence from Nigeria. **International journal of advancements in research and technology,** 2.

Phillips and Peron (1988). Testing for unit root in time series regression. **Biometeriku**, 75, 335-346.

Seddighi and Lawler (2000). **Econometrics: practical pproach,** London: Routledge.

Sharif, S. (2016). The role of telecommunication over the economic development of Bangladesh. **International Journal of Social Science and Humanities Research**, 4(3).

Sharif, S. (2017). Telecommunication and Its Impact over the Economic Development of SAARC Countries. **International Research Journal of interdisciplinary**, 114-124.

Stock and Watson (1989). New indexes of coincident and leading economic indicators. **MIT press national Bureau of economic research,** 351-409 **.**

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com